

المشهد السياسي

# حزب المصارف ينتفض على صندوق النقد:

# لن نتحمل مسؤولية ما اقترضناه

شدت الطبقة المهيمنة أزمتهما، وقررت الرجوع عن «الخطا». ممنوع المشن بالقطاع المصرفي، حتى لو كان الثمن إفشال المفاوضات مع صندوق النقد. هذا يعني تحميل مسؤولية الخسائر لكك الناس، بدلاً من الذين قاموا باموال المودعين. هنا، ليس مهما كيف يمكن استعادة عافية الاقتصاد. الاولوية لبقاء اصحاب المصارف مترعبين على عروشهم حتى لو انهار البلد

شكّلت الخلاصة التي توصلت اليها لجنة المال إشارة الانطلاق لحملة مدروسة على الخطة الاقتصادية للحكومة، تتولاها المصارف بدعم من غالبية الكتل السياسية. تركزت الحملة على إفاد الخطة الحكومية صدقيتها، من خلال إظهار خطأ الأرقام التي تضمنتها، في الخطة، حُددت خسائر القطاع المالي بـ 241 ألف مليار ليرة، فيما خلصت اللجنة النيابية لتقضي الحقائق، برئاسة النائب إبراهيم كنعان، إلى أن هذه الخسائر تقارب 80 ألف مليار ليرة. الفارق الكبير يعود، بحسب كنعان، إلى مقارنة مختلفة وترقب مغاير للأرقام وليس إلى خطأ في الحسابات. هذا نصف الحكاية، لكن نصفها الثاني أن الطبقة المهيمنة أعادت الملحة نفسها بمهمة وحيدة هي إبعاد القطاع المصرفي عن تحفل مسؤوليته في تبديد أموال المودعين. بدت الخطة الحكومية، وخاصة في الجزء المتعلق بتوزيع الخسائر، كخطأ تكتيكي من جانب السلطة، كان لا بد من العودة عنه بأي طريقة. فهذه الخطة اقترحت استخدام

**لجنة المال تخفض الخسائر من 241 تريليون ليرة إلى 80 تريليون ليرة!**

**لجنة المال: الدولة مسؤولة عن الخسائر لا المصارف!**

رساميل المصارف (أي حصص مالكيها) لإطفاء جزء من الخسائر، وتقترح شطب جزء من الدين الداخلي الذي تتحمل المصارف جزءاً كبيراً منه. وهنا «مربط فرس» المعترضين على الأرقام الحكومية، فاعتماد هذه الأرقام منطلقاً للخروج من الأزمة، يعني تحميل المصارف مسؤولية ما ارتكبته طوال عقود. وهذا الأمر ممنوع في قاموس «حزب المصرف»، العابر للكتل السياسية والمناطقية. الخطوة الأولى على طريق «العودة عن خطية المش بالذات المصرفية» أتت من اجتماع بعيدا، الذي ضمّ معظم قيادات الطوائف، ثم كانت لجنة المال التي ضمت ممثلي كل الكتل النيابية واجتماع السرايا الذي اخضع حسان دياب لسلطة من أتى به رئيساً للحكومة. وأعاد المصارف إلى طاولة القرار.

اللجنة لم تدخل بعد في نقاش كيفية تعويض الخسائر، لكنها في تحديد لها هذه الخسائر صعبت مهمة الوفد اللبنانيى المفاوضات لصندوق النقد. فالصندوق الذي اعتبر أن خطة الحكومة تشكل نقطة انطلاق لبدء المفاوضات، لن يوافق على تخفيض رقم الخسائر بشكل دراماتيكي، وخاصة أن تقديره لها يفوق تقديرات الحكومة. لم يصدر تقرير لجنة المال بعد، لكن يصار معلوماً أن انخفاض الخسائر يعود بالدرجة الأولى إلى إلغاء إعادة



كنعان: ارقام الحكومة ليست خاطئة، لكننا اعتمدنا مقارنة مختلفة (مروان طحطح)

مسؤوليتها. قبل إن وزير المالية وافق على مقاربة لجنة المال، لكن مصادر مطلعة تؤكد أنه لا يوافق على أرقامها ويتمسك بخطة الحكومة. الأيام المقبلة ستظهر كيف ستصرف الحكومة مع الوضع المستجد. حتى اليوم، لا أحد يعلن رفضه الحصول على برنامج من صندوق النقد الدولي، لكن الحديث عن احتمال فشل الاتفاقيات يزهد. الموقف المعلن لكل الأطراف أن «لا مصلحة لنا بعدم الاتفاق مع صندوق النقد، لأنه يؤدي إلى وقف أي عملية تمويل يمكن التعارض. اصحاب المصارف

متوافقون مع الصندوق في كل ما يؤدي إلى إفقار الناس (التكشيف وتحرير سعر الصرف وتحجيم القطاع العام وإلغاء برامج الدعم)، لكنهم يعارضونه بشدة عندما يمس بمنظومة مصالحهم. والمفارقة أن حزب المصارف في الدولة وخارجها، صرا مبيلاً إلى رفض الخسائر على أولوية الحفاظ على المؤسسات النقدية. وفق الوقائع الحالية، ربما يتبنى الأرقام الحكومية للخسائر وكيفية تغطيتها، مع ما يعنيه ذلك من قوة «جبرية»

تقرير

# دياب: نرحّب بالصين

أكد رئيس الحكومة حسان دياب أن لا خطوط حمراء أمام أي جهة أو بلد يريد دعم لبنان أو الاستثمار في بناء التحتية، إن أتى هذا الدعم من الشرق أو الجنوب أو الشمال أو الغرب. وقال إن الأولوية هي لتأمين مصلحة لبنان. كذلك قرر مجلس الوزراء أن تتحمل وزارة المجالات التي يمكن أن تشملها عقوبات قانون «قيصر» الأميركي المخصص لتشديد الحصار على الشعب السوري. وعلمت «الأخبار» أن الحكومة ستتجه إلى تقديم طلبات للولايات المتحدة الأميركية من أجل إعفاء لبنان من العقوبات في عدد من القطاعات.

وكان وزير الصناعة عماد حب الله قد طلب، خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس، البحث في فرص التوجه شرقاً، وعلى المنوال نفسه، أكد وزير الطاقة ريمون نجبر أن الوزارة ستأخذ العرض الصيني لإنشاء معامل الكهرباء بعين الاعتبار، مشيراً إلى أن الأولوية ستكون للعرض الأفضل، بصرف النظر عن اسم الجهة التي تقدمت به. كذلك ناقش مجلس الوزراء مجدداً مسألة التدقيق في حسابات مصرف لبنان، وقالت وزيرة العدل إنه سيتم التحول مع مكتب مقاطعة إسرائيل في القاهرة للتأكد من وضع الشركات المطروحة، ولا سيما شركة «كرول»، التي تبين أن بين مسؤوليها إسرائيليين لكن نظراً إلى كون بيانات المكتب صارت قديمة، ولم تحدث من زمن بسبب عدم اكتمال أغلب الدول العربية الملتزمة أو المهاندة لإسرائيل بتحديث هذه اللائحة، فإن المطلوب إجراء بحث وطني عن تلك الشركات، علماً بأن الأمن العام ومخابرات الجيش كانا قد أعدا تقريرين يؤكدان ارتباط شركة «كرول»، التي كان مجلس الوزراء قد وافق على التعاقد معها، بإسرائيل.

في سياق آخر، وبعد فشل المناقصات التي أطلقتها وزارة الطاقة لشراء المازوت، قرر مجلس الوزراء السماح لمنشآت النفط وبمهلة أقصاها 31 آب 2020 الاستعانة بالية «سبوت كارجو» (الشراء من البحر) لتأمين التسليف.

الكميات اللازمة من المشتقات النفطية للسوق المحلية بشكل سريع، ريثما تنتج المناقصات المطروحة والعودة إلى العمل بحسب الأصول.

وكذلك وافق المجلس على إبلاغ العقد الموقع بين وزارة الاتصالات وأوجيرو لعام 2019، والموافق عليه من قبل الغرفة السابعة لديوان المحاسبة بموجب القرار 2580 على 2019، وذلك سندا إلى مبدأ استمرارية المرفق العام وشرط التقيد بما ورد في قرار الغرفة من ملاحظات، على أن يتم الدفع لهيئة أوجيرو بموجب فواتير ترفعها الهيئة إلى وزارة الاتصالات، المديرية العامة للاستثمار والصيانة بهذا الشأن.

وكلف المجلس وزير الاتصالات والمديرية العامة للتبريد إعداد مشروع دفتر شروط خاص لإطلاق مزايمة عملية لتزريم قطاع البريد وعرضه

**الحكومة نتّجح إلى تقديم طلب إعفاء من عقوبات قيصر في عدد من القطاعات**

بالتراضي على أساس سعر الطاقة يحدد بالعملة الوطنية ويبلغ حوالي 4 آلاف ليرة لبنانية، وذلك من احتياطي موازنة وزارة الداخلية لعام 2020. وطلب إلى وزير الطاقة والمياه وخلال مهلة أقصاها شهر من تاريخه، استطلاع موقف الدول التي تريد التعامل مع الدولة اللبنانية لشراء المحروقات، «فيول أويل» و«غان أويل»، وإطلاع مجلس الوزراء على النتيجة لاعتماد آلية المفاوضات المباشرة من دولة إلى دولة ودون أي وسيط، وضمن القرار نفسه، ثانياً: تعديل قرار مجلس الوزراء الرقم 2020/7، بتاريخ 2020/3/19 لجهة ما ورد فيه أن تكون المهلفة من دولة إلى دولة ودون أي وسيط بحيث تصبح المهلفة من خلال مناقضة دولية تشترك فيها شركات نفط وطنية وعالمية.

(هيلم الموسوي)



تقرير

# آخر إبداعات الصرافين: نعطيكم ليرات مجانية!

هذه اللعبة، فصاروا بمجرّد قديم شخص لشراء 200 دولار، يحاولون أن يفهموا منه إن كان يُريد بيعها في السوق السوداء. وإذا كان الجواب نعم، يعطي الصراف الزبون 200 ألف ليرة، من دون أن يدفع الأخير شيئاً، ليبقى الصراف الدولار في خزنته. كل ما تحتاج إليه هذه العملية هو تصوير بطاقة هوية الزبون لتقديمها إلى مصرف لبنان. وفي المقابل، يحتفظ الصراف بالدولارات ليبيعيها في السوق السوداء بسعر أعلى.



(مروان طحطح)

هذا الأداء يكشف أن الأنلية التي اعتمدها مصرف لبنان لتخفيف سعر الدولار، تحوّلت بدورها إلى آلية لزيادة سعرة في السوق السوداء، وساهمت أيضاً في تحويل الدولار إلى سلعة ليس لدى الصرافين، وحسب، بل لدى العوام. ومن غير المستبعد أن يستند مصرف لبنان إلى هذه العملية الاحتمالية، ليعاد وفق ضخ الدولار في السوق، وتترك الأمر مرة جديدة للسوق السوداء لتحدد سعر الدولار.

(الأخبار)